(٣) الدولة الأمريكية المارقة:

وليم بـــــلام

عندما أصدر وليم بلام فى عام ٢٠٠٢ كتابه «الدولة المارقة: دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة فى العالم»، كان مصطلح «الدولة المارقة» قد دخل لغة السياسة بعد أن ابتدعته الولايات المتحدة الأمريكية فى مطلع القرن الحادى والعشرين. وقصدت به الدول المارقة أو العاصية على «النظام الدولى الجديد»، وهو فى حقيقته نظام قائم على «القطبية الواحدة»، تحت هيمنة واشنطن. وحددت الولايات المتحدة الدول المارقة بأنها التهديد الأعظم فى القرن الحادى والعشرين، لأنها تملك وتنمى ما لديها من ترسانات أسلحة الدمار الشامل، نووية كانت أم بيولوجية أم كيماوية أم راديولوجية.. إلخ. وهى جاهزة لاستخدام هذه الأسلحة كأداة للإرهاب، وتأوى كبار الإرهابيين مثل أسامة بن لادن وكارلوس سابقا، وقادرة على خوض حروب عصر المعلوماتية، مستعينة فى ذلك بالثغرات فى أنظمة الكومبيوتر، وتشبيكها من خلال «الإنترنيت» لتكشف أسرار أجهزة أمن الدولة العظمى ودفاعها، وفى مقدمتها «البنتاجون». إنها، باختصار، الدول المسئولة فى نظر الإدارة الأمريكية عن كل أنواع الاضطراب والفوضى فى النظام العالمى القائم.

وقد اتفق صناع القرار الاستراتيجى الأمريكى على أن الدول المارقة هى التى حلت محل الدول الشيوعية بصفتها تجسد «إمبراطورية الشر» على حد قول ريجان فى الثمانينيات. إنها العدو الأول للنظام الدولى الذى تدعو إليه الولايات المتحدة. وكان قد تقرر فى وقت سابق إطلاق اسم «الإسلام» على هذا القطب العالمى المضاد، ولكن وجد أن هذه التسمية قد تضر الغرب، وتحرج الدول الإسلامية المعتدلة ذات العلاقات الوثيقة بالعواصم الغربية،كما أن هذا التعريف يسقط عن مصطلح «الدول المارقة»، دولاً يتعين إدراجها فى القائمة، دون أن تكون دولاً إسلامية مثل كوريا الشمالية وحتى الصين وروسيا. فهاتان الأخيرتان متهمتان بتسريب أسلحة الدمار الشامل إلى دول مدرجة على قائمة الدول المارقة. أما إسرائيل رغم امتلاكها أسلحة الدمار الشامل التى تعد العنصر الأساسى فى اتهام أية دولة بأنها مارقة، فلم تنسب إليها هذه الصفة برغم علم الجميع بأنها تملك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية؛ فقد حرصت دول الغرب بقيادة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بسرية ترسانتها بحيث يظل خارج نطاق التداول فى المحافل الدولية.

ومع انتشار فكرة «الدولة المارقة»، أصبح العالم الآن بصدد نوعية جديدة من الحروب، هى حروب عصر العولمة، أى حروب عالم لم تعد الدول تملك فيه سيادة حقيقية على مقدراتها، نظرًا للصلاحيات والقدرات التى أصبحت الدول الكبرى تملكها وتمكنها من اختراق أجواء الدول المعادية أو المارقة، لا من الوجهة المادية فحسب، وإنما أيضًا من الوجهة القانونية، نتيجة إجراءات لم يعلن عنها فى القانون الدولى بصفة رسمية. فمثلا أصبح فى إمكان حلف الناتو أن يتدخل فى الشئون المحلية الخاصة بدول معينة، صدر الحكم ضدها بأنها مارقة، ويجب عقابها حتى تعرف حدودها وحجمها. وفى هذه الحالات، لم يعد التدخل «حقا» تملكه الدول التى خولت نفسها تمثيل النظام العالمى الجديد فحسب، بل أصبح ينظر إليها أحيانًا كواجب أيضًا يتحتم على الدول الكبرى أن تنهض به. وبذلك أصبح من حق الولايات المتحدة أن تتدخل فى شئون الدول التى تعتبرها مارقة، وهو حق يمكن أن يصل إلى درجة البطش والإرهاب!! كما فعلت فى أفغانستان والعراق على مرأى ومسمع من العالم أجمع.

وفى ضوء ممارسات العولمة تقرر لحلف الناتو، وليس للأمم المتحدة، ولا لمجلس الأمن، ولا للشرعية الدولية، أن تكون السلطة المؤهلة لأعمال الضغط العسكرى، والتلويح باستخدام القوة، سبيلاً لفرض تسويات للنزاعات المستحكمة، حتى لو جعل من الدولة المستهدفة أشلاء متناثرة، مثلما جرى ليوغوسلافيا التى اندثرت بمنتهى البساطة إلى غير رجعة تحت بصر وسمع العالم الذى لم يحرك ساكنًا. وبذلك أصبح قانون القوة لا قوة القانون، الفيصل والمرجع النهائى فى هذه النزاعات، لأنه عندما تتحكم الدولة العظمى فى الدول الأصغر والأضعف، فإن هذا هو قانون الغاب بعينه، ولا أحد يستطيع أن يحدد إلى أى مدى، يمكن أن تصل القوة العظمى فى غطرستها وعجرفتها فى غياب القوة، التى يمكن أن تصدها وتوقفها عند حدها.. وغياب هذه القوة المقاومة يفتح الباب على مصراعيه؛ لكى تتحول القوة العظمى إلى دولة مارقة بمعنى الكلمة، لا ترحم من يقف عقبة فى سبيلها. وتصبح الدولة المارقة الصغيرة مجرد طفل مشاكس من السهل عتابه وردعه، كما تصبح الدونة المارقة العظمى فتوة أو بلطجيًّا أوسفاحًا أومصاصًا للدماء، يحيل حياة الآخرين إلى كوابيس متواصلة لا يعرفون كيف يستيقظون منها. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة منذ أن قررت الخروج من عزلتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لترث الإمبراطوريات التى تواصل تآكلها حتى الحرب العالمية الثانية وفى مقدمتها الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية، وبالفعل أصبحت لأول مرة فى التاريخ أول إمبراطورية وحيدة فى مواجهة العالم أجمع، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٨٩ .

وكانت هذه الفترة الحرجة أو المرحلة المفصلية فى العقد الأخير من القرن العشرين، موضوعًا مثيرًا وحساسًا وخصبًا ومغريًا للإمبراطورية الجديدة بأن تكون أقوى وأكبر وأخطر دولة مارقة فى التاريخ؛ لسهولة تبادل الأدوار بين الدولة الجبارة الباطشة وبين الدول المستضعفة التى قد يصور لها حماسها الأجوف قدرتها على التصدى للمارد الأسطورى، مثلما فعل صدام حسين الذى انتهى نهاية مأسوية وأصبح العراق فى مهب عاصفة لا تهدأ من الخارج أو الداخل، ولا أحد يعرف أى مصير فى انتظاره. وكان كتاب وليم بلام «الدولة المارقة: دليل إلى الدولة العظمى الوحيدة فى العالم» بمثابة العاصفة الفكرية والتحليلية، التى حولت الأنظار عن الدول البائسة التى تسميها الولايات المتحدة دولاً مارقة ومعظمها على كف عفريت، إلى الدولة المارقة الكبرى التى وقع العالم بين مخالبها، ولا أحد يدرك مصيره حتى فى المستقبل القريب.

جعل بلام من كتابه إدانة إنسانية صارخة للدولة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم الزاخر بكل الغرائب والأوضاع المقلوبة. فكل صفحة فيه كفيلة بوضع ملف مكتظ بالتجاوزات والانحرافات الأمريكية فى دول بلا حصر على مكتب أمين عام الأمم المتحدة للتحقيق فيه، ومن ثم عرض الأمر برمته على مجلس الأمين ليتخذ قرارًا ما. لكن الولايات المتحدة تدرك تمامًا أن هذا لن يحدث؛ لأن الأمم المتحدة برمتها تقع تحت رحمتها، يكفى مثلاً أن تتوقف عن دفع نصيبها فى ميزانية المنظمة الدولية لتنهار تمامًا، أمام مجلس الأمن؛ فهى تعتبره مجرد قسم من أقسام وزارة الخارجية الأمريكية. ويصعب فى هذا المقام حصرالتجاوزات والانحرافات الأمريكية فى شتى أرجاء المعمورة؛ فعلى سبيل المثال مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، تدخلت فى الصين وقدمت لخصوم الثورة التاريخية التى قادها ماوتسي تونج، إمدادات ضخمة من الأسلحة الثقيلة والطائرات، وفى اليونان دعمت الفاشيين الجدد، وفى إيران أطاحت برئيس الوزراء مصدق لدعوته إلى تأميم شركة النفط الوحيدة العاملة في إيران والمملوكة لبريطانيا. ولم تترك موطأ لقدم فى العالم إلا وتدخلت فيه، إما بشكل سافر أو عن طريق المخابرات. ونظرًا لأن الولايات المتحدة تدرك أن تدخلها لا ينطوى إلا على الخراب والدمار، فإن الحديث يجرى عن «إعادة الإعمار» قبل إطلاق إشارة الحرب.

ويواصل بلام فى كتابه تعرية أمريكا قطعة قطعة، حتى يصل إلى ورقة التوت التى نجحت فى تغطية عورتها بها، وهى «مشروع مارشال» الذى دخل التاريخ بصفته أشهر نزعة خيرية اشتهرت بها أمريكا،على أساس أنه أعاد إلى أوروبا وجهها الإنسانى بعد الحرب العالمية الثانية. يخلع بلام ورقة التوت بمنتهى الجرأة والإقدام، عندما

يكشف ما خفى من هذا المشروع، موضحًا كيف ساعدت أمواله فى إفساد الانتخابات الإيطالية فى ١٩٤٨ لاستبعاد اليسار من المشاركة فى السلطة. كما تم تمويل العديد من العمليات السرية المخابراتية، لدرجة أن واشنطن كانت تجبر فرنسا على إقالة وزرائها الشيوعيين من الحكومة حتى تحصل على المعونة الاقتصادية، لدرجة أن رئيس وزراء فرنسا قال: «كنا نفقد جزءًا من استقلالنا مقابل أى دولار نحصل عليه».

ورغم أن العلاقات الدولية هى فى جوهرها مسألة أخذ وعطاء، فإن الولايات المتحدة لا تعرف سوى الأخذ، وإذا أعطت فإنها تقدم السم فى العسل. ففى ٢٧ يناير ١٩٧٣، على سبيل المثال، وقعت أمريكا اتفاق إنهاء الحرب وإعادة السلام فى فيتنام، بعد أن غاصت أقدامها فى هذا المستنقع وتلطخت كرامتها بأوحاله. وعقب الاتفاق أرسل نيكسون رسالة إلى رئيس وزراء فيتنام يقول فيها: «ستسهم حكومة الولايات المتحدة فى إعادة إعمار فيتنام بعد الحرب دون شروط سياسية»، وحتى الآن لم يدفع الأمريكيون دولارًا واحدًا. وهى التى دمرتها بكل الأسلحة الممنوعة دوليًا وقضت على الأخضر واليابس فيها لدرجة أنها عجزت عن أن ترتفع لتعيش على مستوى العصر، بل إن الطين إزداد بلة عندما نجحت الولايات المتحدة فى أن تجعلها تدور فى فى فلكها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا، ففقدت قوة الدفع التى استمدتها فى وقفتها الملحمية فى مواجهة أمريكا لمدة تزيد على عقد من الزمان، بحيث لم تعد أمجاد الماضى وبطولاته مصدر إلهام لها، وفى الوقت نفسه أصبح المستقبل الغائم نفقًا مظلمًا، ولم يعد هناك ذكر لفيتنام، وكأنها مسحت من على خريطة العالم، وهى التى طردت أمريكا شر طردة من أرضها، ولكن أمريكا ردت على انتصارها العسكرى عليها، بانتصار اقتصادى خبيث ومسموم قضى على كل عناصر الحيوية فيها، وأثبتت أن السلاح الاقتصادى أخطر وأمضى من كل أسلحة الدمار الشامل.

وقد اعتاد بلام أن يلجأ إلى الأسلوب الساخر كثيرًا عندما يتناول المأساة الأمريكية، وكأنه لم يجد أسلوبًا أكثر حدة وتأثيرًا فى تعبيره عنها وكأنه يطبق المثل العربى: «شر البلية ما يضحك»؛ فمثلاً فى تناوله لقضية «الحرب على الإرهاب» التى اتخذتها أمريكا ذريعة لكي تزجر آلة الحرب المدمرة فى كل الاتجاهات، قدم بلام حلاً لهذه المشكلة بسخريته المعهودة، حين قال:

«لو كنت الرئيس لاستطعت أن أوقف الإرهاب ضد الولايات المتحدة فى بضعة أيام، ولتحقيق هذا يتعين علىّ الاعتذار لجميع الأرامل واليتامى، ومن جرى إفقارهم وتعذيبهم. ثم أعلن على الملأ أن تدخلات أمريكا العالمية قد انتهت وأبلغ إسرائيل أنها لم تعد الولاية الحادية والخمسين فى أمريكا، وبعد ذلك أخفض الميزانية العسكرية

بمقدار ٩٠٪، واستخدم ما توفر من الميزانيات فى تعويض الضحايا، ذلك ما سأفعله فى الأيام الثلاثة الأولى لى فى البيت الأبيض، وفى اليوم الرابع سيتم اغتيالى».

وكتاب بلام سياحة فكرية وسياسية واستراتيجية، ممتعة ومثيرة،تفضح إلى أى مدى كانت الولايات المتحدة دولة مارقة، وكأن إدارتها أوحكومتها تحولت إلى أخطر وأقوى عصابة من السفاحين والقتلة والبلطجية والفتوات عرفها التاريخ البشرى. قد تلجأ بعض الحكومات إلى أساليب العصابات الإجرامية فى بعض الصراعات أو الأزمات، ولكنها لاتستطيع الاستمرار فيها وإلا واجهت مقاومة دولية لا قبل لها بها. أما الولايات المتحدة التى تملك أقوى طاقة بطش وإرهاب وتدمير فى العالم، فإنها لا تخشى مثل هذه المقاومة؛ لأنها أثبتت لهذا العالم البائس بسببها، أن القوة فوق القانون وأن الغاية تبرر الوسيلة وأن الجبروت فوق الحق،ومن يعترض على ذلك سيتحول بلده إلى أشلاء متناثرة مثلما جرى ليوغوسلافيا وأفغانستان والعراق.... إلخ. وكانت الأكاذيب والإدعاءات والأوهام وغسل المخ والتلفيق والتضليل والتلوين والحذف والإضافة فى المواد الإعلامية بمثابة المداخل المعتادة لكل ألوان البطش والإرهاب والتدمير. يقول بلام:

«طوال سبعين عامًا، أقنعت الولايات المتحدة جزءًا كبيرًا من العالم بأن هناك مؤامرة دولية تتربص به، مؤامرة شيوعية دولية، تسعى على أقل تقدير للسيطرة على الكوكب برمته، لأهداف لا تمت بصلة للقيم التى تحقق الخلاص الاجتماعى، وجعلت العالم يعتقد أنه يحتاج إلى الولايات المتحدة بطريقة ما لإنقاذه من غياهب الظلمة الشيوعية، وظلت واشنطن تلح قائلة: «اشتروا أسلحتنا فحسب، اتركوا عسكرينيا ومسئولى شركاتنا يذرعون بلادكم طولاً وعرضًا بحرية، وامنحونا حق الاعتراض على القادة الذين تختارونهم، وفى المقابل سنقوم بحمايتكم». وكانت هذه أمهر خدعة بشأن الحماية، منذ أقنع الرجل المرأة بأنها تحتاج إليه لحمايتها! فإذا اختفى كل الرجال بين عشية وضحاها، فكم عدد النساء اللاتى سيخشين السير فى الشوارع؟ وإذا توغل شعب بلد أجنبى ما فى غياهب الظلام بما يكفى لجعله لا يدرك أنه فى حاجة إلى أن يتم إنقاذه، وإذا أخفق فى تقدير نبل الدوافع الأمريكية الكامنة وراء ذلك، يتم تحذيره بأنه سيصلى نارًا حامية فى جحيم الشيوعية، وترسل له وكالة المخابرات المركزية برقية بذلك، ومع ذلك سيتم إنقاذه حتى ولو لم يرد».

بهذا الأسلوب الساخر صور بلام الولايات المتحدة، وهى تمارس دور الوصى بالإكراه على شعوب العالم التى تعتبرها أبناءً قصرًا، وفى حاجة ملحة لرعايتها وإرشادها إلى ما فيه خيرها. وقد تقبلت الولايات المتحدة هذه المهمة الإنسانية لتقوم

بها على أفضل وجه وبلا مقابل، لوجه الله تعالى!! ذلك أن أمريكا تتصرف من منطلق أن أفضالها تغرق الجميع، وهى الأكاذيب والإدعاءات والأوهام التى تبيعها أجهزتها الإعلامية والسياسية والثقافية للعالم أجمع ليل نهار. وهى لا تعرف الحياء أو الخجل؛ لذلك تصنع ما شاءت دون أن يهمها نوعية تأثيره فى الآخرين؛ لأن القوة المادية الجبارة هى الفيصل النهائى لأى موقف لم يحسم بعد. وأى خطر كانت تتذرع به لفرض وصايتها على الآخرين، لم تكن تعتمد عليه دون حساب لاحتمالات المستقبل، لأن هذا الخطر عندما يزول مثل اندثار الاتحاد السوفتى، تكون قد أعدت خطرًا آخر تروج له وتبيعه للآخرين، اعتمادًا على خبرتها العميقة والعريقة والواسعة ببيع الأكاذيب والأوهام بأساليب متجددة وملتوية لا يمكن تعريتها بسهولة. وقبل أن يتم كشفها وتعريتها تكون قد تحولت إلى حقائق راسخة فى عقول الشعوب الصغيرة والمستضعفة الواقعة تحت نير الجهل والفقر والمرض.

فعلى الرغم من سقوط الاتحاد السوفييتي ومعه دول الكتلة الشيوعية برمتها، والتى سارع معظمها للانضمام إلى حلف الناتو، لا تزال أمريكا تصر على إنقاذ بلاد وشعوب من هذا الخطر أوذاك. وتتضمن بطاقة الأهداف التى أحرزتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن، وبذلك يمكن اعتبار اندثار الاتحاد السوفيتى ضمن هذه الأهداف المحرزة. ففى تلك الفترة، سعت الولايات المتحدة إلى الإطاحة بأكثر من ٤٠ حكومة أجنبية، وسحق أكثر من ٣٠ حركة وطنية شعبية، تناضل ضد نظم حكم لا تحتمل. وخلال هذه العمليات، تسببت الولايات المتحدة فى إنهاء حياة ملايين عديدة من الأشخاص، وقضت على ملايين كثيرة بحياة الكرب والبؤس واليأس والضياع. فكثيرًا ما تحولت العمليات المزيفة للإنقاذ إلى عمليات إبادة فعلية مثلما حدث فى أبريل ١٩٩٩، عندما انهمكت الولايات المتحدة فى «إنقاذ» يوغوسلافيا، بقصف مجتمعها العصرى المتقدم لترده إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية. وتصل سخرية بلام قمتها عندما يعلق على ذلك بقوله: «كل هذه النكبات تجرى على قدم وساق والرأى العام الأمريكى العظيم – بحكمته غير المتناهية – مقتنع بأن حكومته تحركها نوازع «إنسانية»، فقد أثبتت أمريكا أنها رائدة صناعة الغيبوبة لشعوب العالم.

ويجد معظم الأمريكيين أنه من الصعب لأقصى حد قبول مقولة أن أعمال الإرهابيين ضد الولايات المتحدة يمكن اعتبارها انتقامًا من سياسات أمريكا الخارجية؛ فهم يعتقدون أن الولايات المتحدة مستهدفة بسبب حريتها وديمقراطيتها وثروتها. وقد روجت إدارة بوش الابن – مثلما فعلت الإدارات السالفة لها إزاء

الأعمال الإرهابية – لهذا باعتباره الخط الرسمى منذ وقوع هجوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وأعلن المجلس الأمريكى للأمناء والخريجين، وهو مجموعة محافظة للمتابعة والمراقبة، فى نوفمبر ٢٠٠١، إنشاء صندوق الدفاع عن الحضارة، وأوضح «أن أمريكا ليست وحدها هى التى هوجمت فى ١١ سبتمبر، إنما الحضارة. لقد تعرضنا للهجوم ليس بسبب نقائصنا وإنما بسبب فضائلنا».

كان هجوم ١١ سبتمبر من الهول والضخامة بحيث جعل وسائل الإعلام الأمريكية – الأقسام الجادة منها بصفة خاصة – تضطر إلى أن تنقب فى مناطق لا تزورها عادة. واكتشفت الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة العادية فى سعيها لفهم السبب فجأة – أو هكذا بدأ الأمر – أن الولايات المتحدة متورطة فى أعمال الإرهاب من قتل وإبادة وتدمير مثل خطف الطائرات وإغراق السفن واستخدام أسلحة الدمار الشامل والإبادة الجماعية، وغير ذلك فى عمليات لا تحصى من التدخل فى البلاد الأجنبية، استمرت عقودًا طويلة، وهو ما يمكن أن ينتج حقًا درجة كبيرة من العداء لأمريكا. وكان هذا بمثابة محصلة إيجابية للمأساة، لكن يبدو أن هذا الاكتشاف غاب عن جمهرة الشعب الأمريكى، الذى تحصل الغالبية العظمى منه على شذرات الأخبار الخارجية، التى يتلقونها من الصحف الخفيفة وبرامج الراديو ونشرات أخبار التليفزيون التى تمثل السطحية أقل قاسم مشترك فيما بينها.

وهكذا، بدلاً من إثارة التفكير فيما تفعله الولايات المتحدة، ويجعل العالم يكرهها بهذا الشكل، تمت إثارة نعرة وطنية فى منتهى ضيق الأفق: فقد وقف أعضاء الكونجرس على درجات سلم الكابيتول، كأنهم تلاميذ فى طابور الصباح، وغنوا نشيد «ليبارك الله أمريكا»، وكعادة الأمريكيين الذين تجرى التجارة فى عروقهم، سارعت المتاجر ببيع رصيدها من الأعلام الأمريكية، التى راحت ترفرف عاليًا فى أى اتجاه ينظر المرء إليه، وطفحت نفوس المستمعين الذين يتصلون بمحطات الراديو، بسم الحقد والشهوة للدم، وأصبح من الواجب فى كل مناسبة ترفيهية أو رياضية البدء باحتفالية عسكرية أو وطنية أو كليهما. وأصبح من النادر أن يستطيع المرء تصفح جريدة أو تشغيل الراديو أو التليفزيون، دون أن يجد نوعًا من التغنى بالشجاعة الأمريكية، وتقمص الجميع أدوار البطولة فى ظاهرة ظلت حرارتها مرتفعة طوال عام ٢٠٠٢. لكن سرعان ما عادت الأمور إلى سيرتها القديمة فى وسائل الإعلام الأمريكية الجادة التى استأنفت الحالة المزاجية المعتادة؛ مما جعل فى استطاعة الجمهور أن يجد بصورة منتظمة،معلومات أكثر أهمية ودلالة ومعنى، تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية فى صحف لندن مثل «الجارديان» و«الإندبندنت» بأكثر مما يجده فى «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست».

ورغم بروز وجه أمريكا القبيح كدولة مارقة،عندما شرعت عقب ١١ سبتمبر فى أن تمطر وابلاً يوميًا من القذائف على أفغانستان، وهى واحدة من أفقر البلدان فى العالم وأكثرها تخلفًا وبؤسًا، إلا أن معظم الأمريكيين كانوا متأكدين من أن تصرف حكومتهم طبيعي للغاية، بل وضرورى لإنقاذ القيم الحضارية والديمقراطية التى يمثلونها!! والسؤال الذى يفرض نفسه على الساحة العالمية للتفرقة بين المارق البائس المستضعف و المارق الجبار الفاجر هو: من يقتل عددًا أكبر من الناس الأبرياء الذين بلا حول ولا قوة؟ هل كانوا الإرهابيين فى الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر بقنابلهم الطائرة؟ أم الأمريكيين فى أفغانستان بما لديهم من قذائف كروز طراز إيه جى إم – ٦٨ دى أو ١٣٠، أو قنابلهم الانشطارية الرهيبة التى يبلغ وزنها ١٥ ألف رطل، وقنابلهم التى يستخدم فيها اليورانيوم المستنفد وقنابلهم العنقودية؟

وبحلول نهاية عام النكبة (٢٠٠١)، وصل التعداد النهائى لضحايا الإرهابيين فى واشنطن وبنسلفانيا ونيويورك حوالى ٣٠٠٠، فى حين تجاهل المسئولون الأمريكيون تعداد المدنيين الذين ماتوا فى أفغانستان من جراء القصف الأمريكى. وقد أوضحت التقارير العديدة والمنفصلة من وسائل الإعلام الأمريكية الدولية ومن منظمات حقوق الإنسان، أن ما يقترب من ٤٠٠٠ أفغانى ماتوا حتى أوائل سبتمبر ٢٠٠٢، أى على مدى عام من وقوع النكبة. وبالطبع لم يتوقف هذا الرقم عن الازدياد بعد ذلك، كما أنه لم يشمل من ماتوا بعد ذلك من جراء الإصابات الناجمة عن القصف، أو الذين ماتوا من الجوع والبرد نتيجة لتدميرالقنابل لمنازلهم، أوالوفيات الناتجة عن التعرض للمخاطر والأمراض والجوع بالطبع بين مئات الألوف من اللاجئين الداخليين الذين فروا من القصف. كما لا يشمل آلاف الموتى المجاهدين أو مئات الأسرى الذين تم إعدامهم أوذبحهم لأسباب أخرى على أيدى حلفاء واشنطن الجدد «المقاتلين من أجل الحرية»، وهم فى حقيقتهم مرتزقة وجواسيس وعملاء لرجال المخابرات والعسكريين الأمريكيين. وليس فى إمكان هذا التعداد أن يشتمل على ضحايا القنابل العنقودية التى تتحول إلى ألغام برية، وكذلك الذين سيهلكون ببطء من الأمراض التى يسببها اليورانيوم المستنفد.

ويرى الساسة الأمريكيون أنه لاوجه للمقارنة بين الذين ماتوا فى نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا وبين الذين ماتوا من الأفغان البؤساء الذين ليس من حقهم أن يقف أحد دقيقة صمت حدادًا عليهم، ولا حفلات تأبين تذكارية يحضرها كبار المسئولين الأمريكيين والمشاهير من الفنانين، ولا رسائل تعزية يرسلها رؤساء الدول، ولا ملايين الدولارات التى يتم جمعها لصالح أسر الضحايا . ومع ذلك فإن ما جرى

فى أفغانستان وبعدها العراق يمثل إجمالاً حمامًا للدم، يتجاوز فى بشاعته كل ما حدث فى ١١ سبتمبر. وتؤكد الظروف المريبة المحيطة بأحداث ١١ سبتمبر من الفيلم الذى عرضته الحكومة الأمريكية على العالم، أن أسامة بن لادن نفسه لم يعرف موعد العمل الإرهابى إلا قبل وقوعه بخمسة أيام، وأن معظم الخاطفين لم يعرفوا أنهم جزء من مهمة انتحارية إلا وهم يستعدون لركوب الطائرات. وقد ورد أن مكتب التحقيقات الفيدرالى توصل إلى النتيجة الأخيرة قبل عرض فيلم الفيديو بزمن طويل. وبالتالى يمكن القول بأن عددًا قليلاً جدًّا من الأشخاص الآخرين فى العالم كانوا منغمسين فى المؤامرة عن علم. وهوعدد ربما يمكن عده على أصابع اليد الواحدة. ومن ثم، فإنه إذا كان القصد من حملة القصف الأمريكى فى أفغانستان هو قتل مرتكبى الجريمة الحقيقيين، فلابد أن تكون مهمة بلهاء بصورة مثيرة للسخرية المريرة.

وليس للخداع الأمريكى حدود لقدرته الفائقة على قلب الحقائق رأسًا على عقب،بحيث تصبح الحقائق المقلوبة هى الأوضاع الطبيعية السائدة. وهذا ينطبق على أن القول بالمساواة المعنوية بين الولايات المتحدة والإرهابيين (أو الشيوعين خلال الحرب الباردة) يثير دومًا حنق الأمريكيين، الذين تعلموا أن الإرهابيين يهدفون ويقصدون عمدًا إلى قتل المدنيين، فى حين أن سقوط ضحايا القصف الأمريكى من غير المقاتلين هوحادث غير مقصود تمامًا. وكلما مضت الولايات المتحدة إلى نوبات القصف دوريًّا؛ إذ إنها لم تكتشف علاجًا أومسكنًا لها حتى الآن، وأودت قذائفها بحياة مدنيين كثيرين،فإنها تسمى ذلك «دمارًا فرعيًّا حتميًّا»، تسببه مقاديرالحرب، بالنسبة للأهداف الحقيقية، التى يقولون عنها دائمًا، إنها عسكرية،فليس هناك من يستطيع أن يتهمهم بالكذب ويحاسبهم،وحتى إذا وجد فإنهم لا يعبأون به؛ لأنهم اعتادوا أن كل الاتهامات التى تنهال عليهم، مهما اشتدت، فهى دخان فى الهواء.

ونظرًا لهذه اللامبالاة المطلقة التى أصبحت سمة مميزة للسياسة الأمريكية، فإن السيناريوهات السياسية والعسكرية تتكرر بالخطوات والأساليب نفسها يومًا بعد آخر، وفى بلد تلو الآخر، مثل إسقاط كميات هائلة من المعدات الحربية المميتة بصورة وحشية من ارتفاعات شاهقة، مع المعرفة الكاملة بأن أعدادًا ضخمة من المدنيين سيهلكون أو يشوهون، حتى دون أن تنحرف القذائف عن هدفها؛ لغياب الحدود أو الحواجز بين المدنيين والمقاتلين فى حرب العصابات. وهذا دليل دامغ على أن المؤسسة العسكرية الأمريكية تهدف إلى أن تقصف وتدمر بمنتهى الوحشية تحقيقًا لاستراتيجية سياسية معينة ولا تبالى، إذا تحول السكان المدنيون إلى ضحايا لا ذنب لهم. فالبشر فى نظر أمريكا أقل فى قيمتهم من فئران التجارب، وقتلهم روتين عادى ونتيجة طبيعية

ومنطقية لصراعاتها مع الذين يتصورون فى أنفسهم القدرة على التصدى لها. ولا يخجل الساسة أو القادة الأمريكيون من أن يعترفوا أو حتى يتباهوا بأن حياة الآخرين ليست فى اعتبارهم على الإطلاق. فمثلاً فى شهر أكتوبر ٢٠٠١، عندما أطلقت مدافع الولايات المتحدة نيرانها طوال أيام متتالية على قرية شوكار – كاريز الأفغانية الزراعية، وقتلت ما يصل إلى ٩٣ مدنيًا، بادر مسئول فى البنتاجون إلى القول بمنتهى الصفاقة والفجور: «الناس هناك ماتوا لأننا أردنا لهم الموت»، فى حين علق دونالد رامسفيلد وزير الدفاع فى ذلك الوقت بقوله: «لا أستطيع الحديث عن هذه القرية على وجه التحديد». فهل هناك دولة مارقة فى هذا الوجود أبشع من ذلك؟!

وقد اعتادت الولايات المتحدة أن تتسبب فى معاناة الشعوب على أمل أن تجعلها تنقلب على حكوماتها وتتلخص منها. ولذلك كانت سياستها تتمثل دائمًا فى استمرار قصف البلد الذى تستهدفه؛ حتى يدرك أهله أنفسهم أنه لن يتوقف إلى أن يغيروا القيادة. وتنطبق مثل هذه السياسة تمامًا على تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالى للإرهاب الدولى، الذى يبرر استخدام القوة ضد الأشخاص أو الممتلكات «لإكراه أو إجبار حكومة ما،والسكان المدنيين، أو أى قسم منهم، على تأييد أهداف سياسية واجتماعية معينة».

لكن هذه الصفاقة المارقة فى التعبير المباشر عن الأهداف التدميرية والتخريبية للسياسة الأمريكية أمام العالم أجمع، كانت تقابلها من جانب آخر ألاعيب وحيل وأكاذيب وخدع وسائل الإعلام الأمريكية التى تجيد صناعة الرأى العام وتقديمه إلى الجمهور بأساليب خبيثة، تجعله يظن أنه من بنات أفكاره، فيتحول دون أن يدرى إلى قطيع تقوده الحكومة العلنية التى تتمثل فى البيت الأبيض والكونجرس ووكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالى والبنتاجون، أو الحكومة الخفية التى تتمثل فى المجمع الصناعى العسكرى، الذى يدير شئون الدولة منذ نهاية الحرب الأهلية، بحيث يظل المخ الأمريكى فى حالة غسيل متجدد ومتطورة، من خلال دوامات الحيرة التى تنتابه بين تصديق أو تكذيب ما يصرح به المسئولون والقادة أو ما تبثه وسائل الإعلام بحيث تضيع الحقيقة، وبذلك يتفرغ الساسة والقادة لمهامهم فى تدمير العالم وتخريبه، دون أن يعكر صفوهم أى تيار معاكس.

وكثيراً ما هاجمت وسائل الإعلام الأمريكية الدول الشيوعية والشمولية، التى تجعل من أجهزتها الدعائية مجرد أبواق لتوصيل توجهات وأوامر السلطة، فى حين أن الولايات المتحدة تستخدم الأساليب نفسها مثل التقليل من حجم وضخامة حالات القتل التى تمارسها فى أراضى الله الواسعة. فقد أبلغ رئيس شبكة سى إن إن العاملين

فى مجال الأخبار أنه من الخطأ الجلى أن يتم التركيز على القتلى والمصابين فى أفغانستان. كما تعجب مقدم برنامج «حوار» فى شبكة فوكس عن الحرب، من السبب الذى يجعل الصحفيين يهتمون أصلاً بتغطية حالات موت المدنيين. وقال المضيف المتحدث فى هذا الحوار: «إن السؤال الذى يراودنى فى ضوء أن الإصابات هى تاريخيًا جزء من الحرب بحكم تعريفها، هو: هل يجب أن تكون هذه الإصابات أخبارًا مهمة مثلما هى عليه حاليًا». ورد عليه الضيف وهو من الإذاعة العامة الوطنية: «لا. ضع فى اعتبارك أن الحرب هى أمر يتعلق بقتل الناس وإصابات المدنيين،وهوأمر لا يمكن تحاشيه». واتفق معه فى الرأى ضيف من المجلة الوطنية المسماة يو. إس نيوز آند ورلد ريبورت بقوله: «إن إصابات المدنيين، ليست أخبارًا، فالحقيقة أنها أمر مصاحب للحروب وعادى للغاية».

لقد أثبت الضجيج الإعلامى المدوى الذى أثارته الولايات المتحدة عن حالات الوفاة الناجمة عن ضرب مركز التجارة العالمى فى نيويورك أنها الحالات الوحيدة التى يريد الأمريكيون أن يحاطوا علمًا بها، فى حين أنهم يستشيطون غضبًا عند إخبارهم عن موت الأفغان. ولذلك تتواصل التوجيهات والتعليمات بما ينبغى أن يفعله رجال الإعلام، فمثلاً حذرت مذكرة وزعت على رؤساء الأقسام فى صحيفة «هيرالد نيوز» فى فلوريدا قائلة: «لا تستخدموا فى الصفحة الأولى الصور التى تبين إصابات المدنيين من جراء حرب الولايات المتحدة فى أفغانستان. لقد فعلت صحيفة شقيقة لنا فى فورت ولتون بيتش ذلك، وتلقت مئات ومئات من رسائل التهديد بالبريد الإلكترونى وما شابه ذلك».

وعندما قال ونستون تشرشل فى القرن الماضى إن الشعوب تحصل على الحكومات التى تستحقها، والتى خرجت من تربتها ولم تهبط عليها من كوكب آخر، فإن الشعب الأمريكى أول من ينطبق عليه هذا القانون – ذلك أن أصحاب السلطة الأمريكية يمكنهم فعلاً أن يعتمدوا على مساندة الشعب الأمريكى ووسائل الإعلام الأمريكية لحروبهم. ولذلك من الصعوبة بمكان العثور على صحيفة يومية أمريكية واحدة تعارض بوضوح قصف الولايات المتحدة لأفغانستان، أو صحيفة يومية أمريكية واحدة عارضت قصف الولايات المتحدة/ الناتو ليوغوسلافيا قبل أفغانستان بعامين. إنه النظام الشمولى نفسه الذى كان الاتحاد السوفيتى يتبعه قبل اندثاره، لكنه لم يكن يتغنى ليل نهار بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، كما اعتادت الولايات المتحدة أن تفعل. وما انطبق على يوغوسلافيا ثم أفغانستان انطبق بعد ذلك على قصف الولايات المتحدة للعراق فى ١٩٩١، ثم حلت الطامة الكبرى فى مارس٢٠٠٣ حين

غزت أمريكا العراق واحتلته برمته، وسط تهليل وسائل الإعلام بتحرير العراق من الطغيان؛ ففى مجتمع يفترض أنه حر وديمقراطى، وكذلك إعلامه الذى يشتمل على حوالى ١٥٠٠ صحيفة يومية غير المجلات الأسبوعية والشهرية والفصلية، والدوريات العامة والمتخصصة، ويصبح شموليًا ومارقًا بهذا الشكل الفاضح: لابد أن يأتى يوم يقول المجتمع العالمى له: «قف عند حدك أو ستلقى مصير الإمبراطوريات التى اندثرت من قبل عبر التاريخ». قد يطول انتظار مجيء مثل هذا اليوم، لكنه آت إن عاجلاً أم آجلاً لأنه ليس فى استطاعة أى قوة على ظهر الأرض، مهما كانت جبارة، أن تتحدى قوانين الوجود التى تحكمها. ويواصل وليم بلام بحثه المحموم عن الحقائق وسط غابة الأكاذيب الأمريكية، فيقول:

«قرأنا فى عدد ٢١ نوفمبر ٢٠٠١ من صحيفة «واشنطن بوست» مايلى: «اجتماع فى الولايات المتحدة لتدبير إعادة بناء أفغانستان». وبعد اجتماع دام يومًا واحدًا عقده فى واشنطن زعماء أربع وعشرين من البلدان والمنظمات الدولية، قال المسئولون الأمريكيون واليابانيون إنهم وضعوا «برنامج عمل» لإعادة البناء على أمد طويل لبلد دمرته الحرب. وربما كان هذا لإلقاء مزيد من الوقود فى شعلة الرضا المتأججة عن أمريكا، التى أشعلت حماس المواطنين المرهقة أعصابهم منذ ١١ سبتمبر، لكن مثل كثير غيره من الوقود من هذا النوع، كان قدر الدعاية أكبر كثيرًا من الفعل المادى الملموس. وهذا نمط ملحوظ ارتبط بالولايات المتحدة، خاصة فى سجلها الطويل فى قصف الدول، وتحويله أحياء بكاملها، وكثير من المدن، إلى أنقاض، وتدمير البنية الأساسية، وإتلاف حياة من لم تقتلهم القنابل. وكعادتها دائمًا بعد ذلك لا تفعل شيئًا لإصلاح الضرر.

«ورغم الوعد كتابة بأن الولايات المتحدة ستواصل «سياستها التقليدية» الخاصة «بالتعمير فيما بعد الحرب»، لم يقدم أى تعويض لـفيتنام بعد عقد من التدمير، وفى أثناء السنة نفسها، أصبحت لاوس وكمبوديا بالمثل خرابًا بسبب القصف الأمريكى. وأصبحتا بدورهما مؤهلتين لأن تكونا من المستفيدين من «السياسة التقليدية» لواشنطن التى تخصص صفراً للتعمير. ثم جاء القصف الأمريكى لجرينادا وبنما فى الثمانينيات. وتقدم مئات من أهل بنما بشكاوى إلى منظمة الدول الأمريكية التى تسيطر عليها واشنطن وكذلك إلى المحاكم الأمريكية، وصولاً إلى المحكمة العليا للولايات المتحدة؛ للحصول على «تعويض عادل» للدمار الناجم عن «عملية القضية العادلة» (وهذا هو الاسم الذى يدعو للسخرية الذى أطلق على القصف ثم الغزو الأمريكى). وكالعادة لم يحصلوا على شيء مثلما لم يحصل أهل جرينادا على شيء. ثم

جاء دور العراق فى ١٩٩١، ٤٠ يومًا وليلة من القصف الذى لا يهدأ، وتدمير شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى، وكل شىء آخر تعتمد عليه مسيرة المجتمع الحديث، والجميع يعرفون مقدار ما فعلته الولايات المتحدة لإعادة بناء العراق».

ويواصل بلام تعرية الولايات المتحدة كدولة مارقة منتشية بكل مظاهر الدمار والخراب، التى تضمن لها الهيمنة المطلقة على كل الدول والشعوب البائسة التى سقطت بين مخالبها. وكانت يوغوسلافيا الدولة المتحضرة والناهضة والمنطلقة إلى آفاق المستقبل فى عام ١٩٩٩ الضحية المأسوية، التى نهشتها المخالب الأمريكية المدججة بأخطر وأشرس أسلحة الدمار الشامل بحيث انهارت، ولم تقم لها قائمة بعد ذلك. فتحت وطأة عدوانية السياسية الخارجية الأمريكية وطابعها التدميرى المستمر والمتصاعد، يتعين توقع الانتقام، فى وقت أو آخر، وفى مكان ما. وهذه المرة وقع اختيار الوحش الأمريكى على يوغوسلافيا، التى ظل يقصفها على مدار الأربع وعشرين ساعة لمدة ٧٨ يومًا بحيث تتحول من دولة صناعية متقدمة إلى بلد من بلدان العالم الثالث. وبالفعل كانت متطلبات إعادة التعمير مروعة، ذكرت صورها العالم بمناظر المدن الأوروبية التى دمرتها الجيوش النازية فى الحرب العالمية الثانية. وبعد ذلك بعامين، فى يونيو ٢٠٠١، وبعد أن رضخ الصرب لرغبات واشنطن بطرد سلوبودان ميلوسفتش وتسليمه إلى المحكمة الدولية فى لاهاى، عقد ما عرف «بمؤتمر المانحين» المكون من اللجنة الأوروبية والبنك الدولى، والذى كان من المفترض أن يعنى بإعادة تعمير يوغوسلافيا، لكن اتضح أنه كان مؤتمرًا معنيًا بديون يوغوسلافيا أكثر من أى شىء آخر، لدرجة أن رئيس الوزراء الصربى زوران دندتش، الذى كان من كبار الموالين للغرب، فى لقاء له فى يوليو ٢٠٠١ مع مجلة «دير شبيجل» الألمانية، أعلنها صريحة أن الغرب قد خانه بالفعل، وأضاف قائلاً:

«كان من الأفضل لو أن مؤتمر المانحين لم يعقد، وقدموا لنا ٥٠ مليون مارك ألمانى نقدًا بدلاً من ذلك. كان من المقرر أن نحصل فى أغسطس على القسط الأول وهو ٣٠٠ مليون يورو، وفجأة أخبرونا بأنه سيتم حجز ٢٢٥ مليون يورو لسداد ديون قديمة كانت قد تراكمت جزئيًا فى زمن تيتو، ونسبة الثلثين من هذا المبلغ هى غرامات وفوائد مستحقة؛ لأن ميلوسفتش رفض لمدة عشر سنوات سداد هذه الديون، وسنحصل على الباقى وهو ٧٥ مليون يورو فى نوفمبر على أقصى تقدير، تلك هى مبادئ الغرب كما أخبرونا. وهذا يعنى أن شخصًا مريضًا بصورة خطيرة سيتم إعطاؤه الدواء بعد موته».

ويقدم بلام بانوراما مأسوية تصور تفاصيل النكبة اليوغوسلافية، فيقول إنه بحلول نهاية عام ٢٠٠١، كان قد مضى عامان ونصف العام على سقوط الكبارى

اليوغوسلافية فى الدانوب، وتدمير مصانع البلاد وبيوتها، وتمزيق وسائل مواصلاتها أشلاء، ومع ذلك، لم تتلق يوغوسلافيا أية أموال لإعادة التعمير من مهندس حملة القصف ومقترفها الأساسي: الولايات المتحدة التى أكدت وأثبتت عمليًّا أنها الدولة المارقة الأولى فى هذا العصر وليست الدول البائسة التى سقطت ضحية لها مثل يوغوسلافيًّا. وإذا أرادت الولايات المتحدة أن تحسن صورتها فى نظر الكارهين لها، فإنها مروقها يتجه نحو حلفائها، فتسلك سلوك البلطجى الذى يضغط على الآخرين ليدفعوا ثمن جرائمه. فمثلاً، أيًا كان من سينتهى به الأمر إلى حكم أفغانستان، فسيجد أنه من المستحيل أن يمنع المؤسسة العسكرية الأمريكية من بناء ما تريد هناك لأغراضها الخاصة. ولكى تقيم الولايات المتحدة بعض المبانى للشعب الأفغانى ذرًا للرماد فى العيون، فلابد أن ينتظر هذا الشعب البائس إلى ما شاء الله. ففى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠١، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» تقريرًا قالت فيه: «لقد أوضحت إدارة بوش بجلاء أنها نظرًا لأنها دفعت معظم تكاليف الحملة العسكرية التى جعلت إقامة حكومة جديدة أمرًا ممكنًا، فإنها تتوقع أن تتصدر دول أخرى، خاصة اليابان والدول الأوروبية، المسيرة لإعادة بناء هذا البلد».

ويعلق بلام ساخرًا بقوله إن الإدارة الأمريكية كعادتها دائما رائدة فى قلب الأوضاع إذ تتبجح بمثل هذا الإدعاء، كما لو أن حملة القصف الأمريكية قد نفذت بناء على طلب أوروبا واليابان ولمصلحتهما، وليس من أجل المصالح الخاصة للولايات المتحدة التى ما تزال ترى فى القواعد العسكرية خير أداة لفرض هيمنتها على العالم. ففى أعقاب قصفها للعراق، سارعت إلى إقامة قواعد عسكرية فى السعودية والكويت والبلدان المجاورة فى منطقة الخليج الفارسى، وفى أعقاب قصفها لأفغانستان رصعت أرضها بقواعد عسكرية وكذلك باكستان وأوزبكتسان وطاجيكستان وربما فى أماكن أخرى فى المنطقة. وذلك وسط حملة إعلامية ودعائية مسعورة لإثارة الخوف بل والرعب من الأعداء الجدد وفى مقدمتهم الإرهابيون وتجار المخدرات، وذلك لإصابة تفكير كل من يتصور فى نفسه القدرة على مقاومة الاجتياح الأمريكى بشلل، يضمه إلى القطيع العام الذى أصبح يؤمن بأن الإدارة الأمريكية هى رسول العناية الإلهية لإنقاذه.

وهذه استراتيجية أمريكية قديمة وتقليدية، فطوال ما يقرب من خمسين عاما، غرس الساسة والإعلاميون فى وعى الأمريكيين أن هناك تهديدًا وشيكًا بغزو سوفييتى لأوروبا الغربية وهجومًا نوويًّا على الولايات المتحدة، حتى فى الأفلام الكوميدية مثل فيلم «الروس قادمون». لكن بالطبع، لم يحدث أبدًا شىء من هذا النوع

لأن تحقيقه يصل إلى درجة الاستحالة أو الجنون. ولم يفكر السوفييت أبدًا فى شىء من هذا القبيل، لأسباب واضحة تتعلق بالحفاظ على النفس أو الفناء والعدم. لكن مع عمليات غسل المخ الجمعى المتكررة بشتى الأساليب وعلى كل المستويات، كان من السهل بيع الأوهام والأكاذيب والمخاوف والهواجس المرعبة إلى السذج، الذين يشكلون أغلبية الشعب الأمريكى،والذين اتخذ منهم الروائى الأمريكى الرائد مارك توين شخصيات معظم رواياته الساخرة التى جسدت الخصائص الكامنة فى الشخصية القومية الأمريكية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وعقب زوال الاتحاد السوفييتى، تم العثور على عدة بلدان «مارقة» أو «معادية» جديدة، أى ذريعة جديدة لمواصلة العدوان الأمريكى وتجنب خطر الإرهابيين وخطر المخدرات. وقد تم توظيف الهجمات الإرهابية الطارئة والعارضة تمامًا على الولايات المتحدة، والتى تقع غالبًا فى الخارج وردًّا على سياسات واشنطن العدوانية، لإثارة المخاوف ومضاعفة الميزانيات. ويعقب بلام على هذا التوجه بقوله:

«إن هجوم سبتمبر لا يبرر أكثر من خمسين عامًا من الأكاذيب. والواقع أن ما جرى فى الولايات المتحدة منذ هذا الهجوم، يضفى مصداقية كبيرة على مقولة أن الهدف من كل عمليات الإتجار بالمخاوف، كان يتمثل فيما اتهمها به نقادها، وهو ما أدركوه فى الواقع. لكن كالعادة لم تعر الولايات المتحدة التفاتًا لهذه المقولات، فقد كان كل يوم يمر بعد الهجوم هو يوم عيد بالنسبة لمؤسسة الأمن القومى والنخب والتجمعات المتواطئة معها. فقد تحققت كل قوائم أمنياتها بل وأكثر مما كانت تتوقع. ففى المدى القصير، زاد الإنفاق على الدفاع بصورة ضخمة، وتم خنق الإنفاق الاجتماعى بلا خجل، وجرى التشجيع بصورة داعرة على زيادة الإعفاءات الضريبية لأكبر الشركات؛ وزيادة سلطات الرقابة والملاحقة والاضطهاد على المواطنين، بما فى ذلك الترخيص لهم بدخول منازلهم كيفما شاءوا، لدرجة قد تحسدها عليها أعتى النظم الديكتاتورية، وبذلت أقصى ما فى وسعها للانقضاض على التشريعات البيئية، وقامت من جانب واحد بإلغاء معاهدة أساسية للحد من الأسلحة، كما وضعت خطط لتوسيع الإمبراطورية الأمريكية، تحت شعار محاربة الإرهاب فى دول مثل العراق وكوريا الشمالية والسودان وغيرها.

وكانت كفة الإدارة الأمريكية هى الراجحة بصفتها المدافعة عن أمن الولايات المتحدة وسلامتها، وكانت النتيجة أن عانى كثيرمن منتقدى حملة القصف الذين وجدوا أنفسهم فى وضع ضعيف لا يحسدون عليه. فمثلا فقد عدد من مدرسى

الجامعة الذين عارضوا الحرب مناصبهم أو وبخهم المسئولون عن التعليم علانية، بل وتم إيقاف طلاب المدارس الثانوية للسبب نفسه، كما تلقى عضو الكونجرس الوحيد الذى اقترع مصوتًا ضد «التصريح باستخدام القوة المسلحة» تهديدات لا تعد ولا تحصى ورسائل بالبريد الإلكترونى لمكافحة الكراهية؛ ومضى الحال على هذا النحو المؤسف الذى أدى إلى قيام دولة بوليسية بمعنى الكلمة. وعلى الرغم من أنها لم تكن أسوأ دولة بوليسية فى العالم، فإنها كانت دولة بوليسية قد برزت على السطح بالفعل حتى قبل ١١ سبتمبر عندما دخلت فى حربها ضد المخدرات. ويتوغل وليم بلام فى بحثه الشامل العميق عن الآليات الخفية التى منحت قوة دفع متجددة ومتصاعدة لهذا الموقف المتفاقم والشائك والمتشابك فيقول:

«من الدوافع الرئيسية وراء هذا الهجوم على الحريات المدنية، رغبة عميقة الجذور لدى النخبة أو الصفوة الاقتصادية والسياسية تدفعها إلى التخلص من الحركة المناوئة للعولمة، والتى تعتبرها بلاءً فعليًّا يهدد كيانها. وفى القانون الذى صدر لمكافحة الإرهاب كمرسوم وطنى للولايات المتحدة، والذى تم الدفع به وفرضه على جدول العملية التشريعية حتى قبل أن يستطيع أى عضو فى الكونجرس قراءة نصه المطول، فإن الأعمال التى يقصد بها «إكراه أو إجبار السكان المدنيين» أو «التأثير على سياسة الحكومة عن طريق الإكراه أو الإجبار» يمكن اعتبارها «إرهاباً»، مع ما يترتب على ذلك من خطر الاعتقال لا الفرد وحده بل مجموعته ومن شاركوا فى هذه المجموعة. وبموجب هذا سيتعرض الجميع لخطر مصادرة ممتلكاتهم المادية العينية فى الحد الأدنى. وعندما يصل المد الديكتاتوري إلى هذا المدى الخطير المخيف، فلابد أن يتراجع الشباب المتحمس لقضايا بلده عن تعريض مستقبله لمثل هذا الخطر الداهم، وكذلك المنظمات التى لن تخاطر بأن تخسر كل شىء».

ويستعرض وليم بلام خفايا البانوراما السياسية والدولية التى لم تتكشف إلا منذ ١١ سبتمبر فى صورة تقارير كثيرة أثارت التساؤل حول الرواية الرسمية للأحداث وأوضحت أن سلوك الولايات المتحدة كان سلوك الدولة المارقة، التى تعرف جيدًا كيف تتعامل مع المنظمات المارقة والإرهابية. فقد تواردت تقارير عن اجتماع لوكالة المخابرات المركزية مع أسامة بن لادن عقد فى يوليو ٢٠٠١ فى مستشفى فى دبى؛ وأن الموساد كانت وراء كل ما حدث، أو أنه على الأقل كانت لدى المخابرات الإسرائيلية معلومات مسبقة عن الهجوم واحتفظت بها لنفسها؛ مما يشير إلى أن الأمريكيين استطاعوا أن يتبينوا تواطؤ إسرائيل مع الإرهابيين؛ وخاصة أن لها سوابق شهيرة مثل ضربها لسفينة الاتصالات الأمريكية فى البحر الأبيض المتوسط فى أثناء حرب يونيو

١٩٦٧، وإصرار السياسة الأمريكية على تغطية الموضوع برمته برغم الخسائر العالية فى أفراد الطاقم.

وتتناثر عناصر البانوراما المخيفة مثل فشل شبكات تأمين الفضاء والدفاع الجوى فى تنفيذ الإجراءات طويلة العهد والروتينية، التى تم التدريب عليها جيدًا، وإسقاط الطائرتين الثانية والثالثة، والصفقات التى أجراها المطلعون على بواطن الأمور قبل الهجوم بفترة قصير توقعًا لأن تهوى أسهم شركتى أمريكان إيرلاينز ويونيتد إيرلاينز من حالق مع طائراتيهما، والاجتماعات والدعم الأمريكيين السريين لطالبان طوال سنوات كثيرة، والعلاقات الوثيقة بين أسرة بوش وأسرة بن لادن، وغير ذلك كثير يدل على أن لا فرق فى السلوكيات والأخلاقيات بين أكبر دولة مارقة فى التاريخ، وبين المنظمات التى تدمغها هى نفسها بأنها إرهابية ومارقة.

ويحرص بلام على تحليله التأملى لما هو متوافر بالفعل وله وزنه، حتى لا يدخل فى متاهات وأنفاق مظلمة تستنفد فكره وجهده فيما لا يجدى. فيوضح أن من السذاجة الاعتقاد بأن وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالى ووكالة الأمن القومى وغيرها، كانت غافلة، على الأقل فيما يتعلق ببعض التفاصيل، عن أن عملية إرهابية كبيرة وشيكة الحدوث فى الولايات المتحدة؛ ومثلما تبدت فظاعة هذه العملية، فإنه لا يمكن تصور أن هذه الوكالة لم تتحسب لطبيعتها، لأنه فى فبراير ٢٠٠٠، تلقت وكالة المخابرات المركزية فى المؤتمر الأول للدفاع ضد الهجمات الانتحارية الذى عقد فى إسرائيل، تحذيرات محددة بأن الإرهابيين يخططون لاختطاف طائرة تجارية لاستخدامها كسلاح لمهاجمة رموز مهمة فى الولايات المتحدة؛ طبقًا لما نشرته صحيفة «فرانكفورت ألجامينا تسايتونج» الألمانية فى عددها الصادر فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠١، وكأن ما جرى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لم يكن سرًّا على الإطلاق، مما يثير غابة كثيفة ومتشابكة من التساؤلات الحائرة الباحثة عن إجابات شافية، يبدو أنها لن تعثر عليها أبدًا. مثلها فى ذلك مثل ألغاز عديدة فى حياة الأمريكيين الذين عجزوا حتى الآن عن حل لغز مقتل رئيسهم جون كيندى فى عام ١٩٦٣. كذلك يستشهد بلام بما نشرته صحيفة «واشنطن بوست» فى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١ عن الإرهابى الذى تم اعتقاله فى الفلبين فى عام ١٩٩٥، وكشف عن تخطيط المجموعة التى ينتمى إليها لاختطاف طائرات صغيرة، وملئها بالمتفجرات، وجعلها تصطدم بوكالة المخابرات المركزية وغيرها من الأهداف الحكومية الأمريكية.

ورغم كل هذه المعلومات المتوافرة لدى أجهزة الأمن الداخلية والخارجية فى الولايات المتحدة، وقع كل ما وقع صباح الثلاثاء الأسود الحادى عشر من سبتمبر

٢٠٠١ على مسمع ومرأى من العالم أجمع لحظة بلحظة، وكأن أرض الولايات المتحدة من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها مستباحة تمامًا لكى ينتهكها المهاجمون بطريقة عبقرية فى دقتها وتعقيدها، بل وعبقريتها على مستوى الزمان والمكان اللذين ظل الأمريكيون يتشدقون ويتغنون بهما منذ انتهاء الحرب الأهلية على مستوى الزمان. أما على مستوى المكان فالولايات المتحدة محصنة من الشمال بكندا، ومن الجنوب بالمكسيك، ومن الشرق بالمحيط الأطلنطى، ومن الغرب بالمحيط الهادى. ولن يهاجم أراضيها سوى الصواريخ عابرة القارات من خارج حدودها، وهى كفيلة بها تكنولوجيًا وعسكريًا. ولم يكن الأمريكيون يتصورون فى أشد كوابيسهم وطأة، إمكان أن يسمعوا ويروا ما وقع على أرض الواقع، برغم أن شهادة الإرهابى الفيلبينى فى ١٩٩٥ كانت دليلاً ماديًا ودامغًا لكل هذه التوقعات. فقد كان جزءًا من مجموعة وضعت بالفعل قنبلة فى رحلة لطائرة على الخطوط الجوية الفيليبينية، وانفجرت القنبلة، وقتلت راكبًا وأجبرت الطائرة على الهبوط الاضطرارى.

وكانت الآراء قد اختلفت إلى درجة التناقض بخصوص ما جرى فى ١١ سبتمبر ٢٠٠٠، وتراوحت بين اتهام أجهزة الأمن الأمريكية بالغفلة والتسيب والإهمال بحيث تركت كل هذه الثغرات لكى يخترقها المهاجمون، وبين اتهامها هى نفسها بالتخطيط والتنفيذ لما جرى لتحقيق أهداف استراتيجية، وضعتها الإدارة الأمريكية من قبل. لكن بلام لم يستند إلى واحد من هذين الاتهامين، لأن الأمر فى نظره لم يكن بهذه البساطة المخلة، إذ دخلت فيه الغطرسة التى تميز تفكير وسلوك المسئولين الأمريكين، والتى تمنحهم من الثقة فى النفس وخططهم وقدراتهم ما قد يزيد على إمكاناتهم فى ظروف معينة؛ بحيث يحتمل أن يفلت العيار من بين أيديهم. ولذلك اقتنع بلام بما نشرته صحيفة «واشنطن بوست» فى ٢٨ ديسمبر ٢٠٠١ عن اثنين أوثلاثة من المختطفين على قائمة المراقبة فى مكتب التحقيقات الفيدرالى. وطبقًا لمصادر المكتب، فإنه في كل حالة استطاع فيها المكتب أن يمنع هجومًا إرهابيًا،كان وراء نجاحه تحريات وتحقيقات طويلة الأجل تمثلت سماتها، فى الصبر وترك المؤامرة الإرهابية حتى تنضج؛ تطبيقاً لمبدأ: «أنه يتعين عليك أن تدع الأمور تسير إلى النهاية حتى تستطيع أن تحدد بصورة شاملة مدى المؤامرة ونطاقها. ومن الواضح، أن أكفأ الطرق وأكثرها فاعلية هو تركها حتى المرحلة الأخيرة». ويعلق بلام على هذا التكنيك بقوله:

«ربما كانوا قد انتظروا أكثر من اللازم فى مرحلة ما. ورغم أنه ليس هناك الكثير الذى يمكن للمرء أن يستبعده على أصحاب السلطان الأمريكيين من الناحية

الأخلاقية، فإننى لا أعتقد أنهم ما كانوا ليسمحوا بحدوث ما حدث،لو كانوا قد عرفوا على وجه الدقة ما الذى سيحدث ومتى. فالمؤكد أن البنتاجون لم يكن ليسمح بتدمير داره والعاملين فيه بمثل هذا العنف، ولكن من الجانب الآخر لا يمكن التغاضى عن أن كثيرًا من قوائم رغبات النخبة الحاكمة قد تحققت فى أعقاب هجوم سبتمبر، وهو ما يفسح المجال لإثارة المزيد من الحديث عن نظريات المؤامرة المتوافرة بشكل غير عادى فى موضوع غير عادى».

وتظل الدولة الأمريكية المارقة هى المحور لكل ما دار ويدور وسيدور، لأن البلطجى يعد من الشخصيات التى لا يمكن أن تتغير لأنها اعتادت أن تغير الآخرين عنوة من خلال استخدامها لكل أدوات البطش والقهر والتخويف إلى ما لا نهاية، وهى لا تخفى هذا الأسلوب الهمجى البربرى بل تصرح به علانية على لسان كبار مسئوليها لأنها تدرك جيدًا عجز الآخرين عن كبح جماحها. ففى عدد ٢٧ ديسمبر ٢٠٠١، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» حديثًا أدلى به جيمس وولسى المديرالسابق لوكالة المخابرات المركزية فى واشنطن، دعا فيه لغزو العراق وعدم المبالاة بتداعياته على العالم العربى. وقال بلا أى خجل أو حرج: «إن صمت الرأى العام العربى فى أعقاب الانتصارات الأمريكية فى أفغانستان يثبت أن الخوف وحده هو الذى سيعيد الاحترام للولايات المتحدة».

ويتساءل وليم بلام عما تستطيع الولايات المتحدة أن تفعله للقضاء على الإرهاب الموجه ضدها، فيؤكد أن الإجابة تكمن فى القضاء على دوافع العداء لأمريكا لدى الإرهابيين، ولتحقيق هذا، يتعين أن تخضع السياسة الخارجية الأمريكية لتحول عميق اتخذه مضمونًا وأساسًا لكتابه «الدولة المارقة» منذ الفصل الأول فيه. ولكنه يعود فى الفصل الأخير ليركز على السياسة الداخلية الأمريكية، ويثبت أن الحالة الأمريكية على وشك أن تصبح حالة ميئوسًا منها، إذ إن الكارثة لا تكمن فى سياستها الخارجية فحسب بل فى سياستها الداخلية أيضًا. والمعروف فى الأدبيات السياسية أن السياسة الخارجية والداخلية لأى بلد هما وجها العملة التى تتعامل بها الدولة مع الدول الأخرى، وأى تشويه لأحد وجهيها لابد أن يؤثر بالسلب على عمليات التعامل بها، فما بالك إذا كان الوجهان قد تشوها وفقدا ملامحها الحضارية التى تجعل الآخرين يقبلون عليها. ولذلك ينهى وليم بلام كتبه بنماذج من الملامح العامة للبانوراما الأمريكية الداخلية، وكأنه يسعى بكل قوة وحسم للقضاء على حمى الهوس الأمريكى، التى أصابت أبناء شعوب كثيرة، ظنوا أن الولايات المتحدة هى أرض الميعاد وجنة الله فى أرضه، فى حين أن بريق الوهج الصادر عنها والذى يعشى أبصار كثيرين، ليس

سوى واجهة كاذبة وخادعة لإخفاء نار الجحيم المستعرة التى تحرق شباب الأمريكيين قبل الأوان.

وتتوالى مشاهد البانوراما الأمريكية الداخلية بادئة بتوحد المجمع العسكرى الصناعى، علانية وسرًا، بصورة قانونية أوغير قانونية،مع مجمع السجون والصناعة، وارتباطه بصورة أشمل بالمجمع الوطنى للأمن والشرطة الموجود فى كل مكان، وتشابك أيديهم بصورة وثيقة بالحرب على المخدرات، وكانت فى حقيقتها إعلانا بالحرب على الشعب الأمريكى وقانون الحقوق، إذ إن الولايات المتحدة تعد فى مقدمة الدول التى تدمر الشعوب الأخرى بسلاح المخدرات التى تروج لها بشتى الأساليب المباشرة وغير المباشرة، ونظرة عابرة على «الحديقة الخلفية للبيت الأبيض» وهى اللقب الذى يطلق على دول أمريكا اللاتينية، توضح بسهولة أن المجمع العسكرى الصناعى لا يستغنى أبدا عن سلاح المخدرات اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا، وذلك لقدرته السحرية على سلب الإرادة والمبادرة والفكر المتسق. وتعى الإدارة الأمريكية جيدًا الأعماق المأسوية التى بلغتها حرب الأفيون ومعها الدعارة، بالصين قبل نجاح ثورة ماوتسى تونج.

وقد تمتع المجمع العسكرى الصناعى بقوة ماحقة ذات سلطان هائل، تأسر الألباب بخلودها وتمجيدها وتراثها، وكان من السهل عليها أن تقنع الرأى العام الأمريكى بأنه بدون قواتها العاصفة وطاقتها الجامحة، ستنفتح أبواب جهنم على مصراعيها وأن سلامة وأمن المواطنين قاطبة سيدخلان غرفة العناية المركزة. وفى مسعاها هذا، حصلت على مساعدة لا غنى عنها من الهيئات التشريعية التى تم ترويعها ، ومن الهيئة القضائية التى تحمى التقاليد والقيم والأعراف، ووسائل الإعلام التى أصبحت مجرد أبواق مأجورة. ورغم التأكيد المتكرر للسلطات على أن ممارسات معينة قد ألغيت، فقد أثبت وليم بلام فى كتابه أنها مازالت تطبق، وربما بتعديلات طفيفة. ونظرًا لأن ضيق المقام بالكتاب لا يسمح بأن يشمل عديدًا من أشكال الانتهاكات الشائعة والتى تعد اقتصادية بطبيعتها أو تؤثر سلبًا على صحة الناس، فقد اقتصرت النماذج الواردة فيه بصفة أساسية على انتهاكات الحريات المدنية.

فى المدن الكبيرة مثل نيويورك وشيكاغو وديترويت وفيلادلفيا ولوس أنجلوس وانديانا بوليس وسان فرانسيسكو وغيرها، تبدى الشرطة مستوى لافتًا للنظر من الاحتقار لقوانين البلاد: يقدمون معلومات زائفة للمحاكم لضمان الحصول على أذون تفتيش، أو يتصرفون دون الحصول على أذون، ويرتكبون الحلف كذبًا على المنصة، ويسمحون باستخدام اختبارات المخدرات الفاسدة فى القضايا الجنائية، ويشنون

غارات للبحث عن المخدرات لسرقتها هى والنقود والأسلحة وغيرها من الأشياء القيمة، ويأخذون الأموال والمخدرات من التجار مقابل منحهم حصانة، ويسرقون الناس ويضربونهم فى الشوارع الواقعة فى دوائرهم.

ويبدو نفس احتقار السلطات البوليسية لحقوق الأفراد فى عديد من بعثات البحث والتدمير التى يقومون بها ضد البيوت الخاصة: يستخدمون طلقات خاصة تطلق من بنادق «محطمة للأقفال» لنسفها، أو نسف المفصلات نفسها، ثم يقذفون بقنابل يدوية تطلق فرقعة وضوءًا خاطفًا للأبصار، وتحدث انفجارات لترويع الناس وجعلهم يفقدون الاتجاه، ويفتشون السكان بصورة غيرقانونية، ويهددونهم ببنادقهم ويطلقون طلقات على الناس بلا مبرر ولا يتورعون عن قتلهم، ويدسون المخدرات أو أدلة زائفة على الأبرياء، ويعتقلونهم، ويتلاعبون بالأدلة الحقيقية، ويجبرون الناس على الخروج وهم عرايا تقريبًا، ويقدمون تقارير اعتقال زائفة، وأحيانا لا يوجهون أو يهددون الأشخاص الذين يقدمون شكاوى ضدهم. وعلى الطرق توقف الشرطة السيارات، وتسرق النقود وغيرها من الأشياء القيمة من المسافرين، أو تأخذ رشاوى للامتناع عن إجراء عمليات قبض (مزيفة). ويفتش ضباط الشرطة، المسلحون حاليًا بحكم للمحكمة العليا، ممتلكات الركاب فى السيارات لمجرد اشتباههم فى أن السائق فعل شيئًا خاطئًا.

وهناك من يعرفون باسم «عملاء وكالة إنقاذ القانون» وغيرهم من عملاء الاتحاد والولايات والشرطة بمصادرة البيوت والقوارب والعربات والطائرات والأثاث والحسابات المصرفية وغيرها من الأصول المملوكة لأشخاص يشتبه فى تورطهم فى تجارة المخدرات، أوالمملوكة لأزواجهم، عادة بدون إدانة، وسواء أكانت الأصول المصادرة مرتبطة بالجريمة أم لا. وفى إحدى الولايات، فقد شخص بيته وعمله لأنه باع جرامين من الكوكايين. وفى ولاية أخرى تتم مصادرة سيارات كثيرة من محال بيع السيارات الجديدة للتقاعس عن الإبلاغ عن المعاملات النقدية التى تزيد على ١٠ آلاف دولار، وفى مكان آخر تم تجريد جدة عمرها ٧٥ عامًا من منزلها بسبب اشتراك ابنها فى تجارة المخدرات. وتبيع الوكالات الحكومية هذه الأصول وتستخدم عائدها فى أى مجال من مجالاتها، من سيارات الدورية إلى إقامة الحفلات. وكثيرًا ما تكون القيمة المتوقعة للأشياء المصادرة عاملاً محددًا لمن تتم الإغارة عليه، كما تدس الشرطة بصورة روتينية المخدرات كأدلة مادية على التهم الموجهة، وتزور التقارير لإقامة قضية محتملة بالنسبة للمضبوطات النقدية، وتتم مساومات فى القضايا تحابى عادة أساطير المخدرات الذين يرغبون فى التنازل عن أصولهم من المضبوطات، وحتى عام ١٩٩٩، كان هناك ٢,٧ مليار فى «صندوق مصادرة الأصول» الحكومى وحده.

ومجال الجريمة فى الولايات المتحدة ليس حكرًا على المجرمين والخارجين على القانون أو العصابات أو المنظمات الإرهابية، بل يتسع لتشارك فيه أجهزة الأمن والمباحث والمخابرات بوسائل أكثر دهاء وحنكة وتعقيدًا من تلك التى يستخدمها المجرمون التقليديون. فمثلاً يقوم مكتب التحقيقات الفيدرالى بتزوير الصور الفوتوغرافية أو النسخ التى تضاهى الأصل المستخدمة فى المحاكمات، ويصطنع معمل الجريمة أدلة معيبة علميًا ومضللة أو محرفة مستفيدًا من القضية التى يرفعها المدعى العام ضد المتهم، بل ويسمح باتهام قاض بناء على أدلة مزيفة، ويقوم موظفو المكتب بتدمير وإتلاف تقارير داخلية حاسمة بالنسبة لعمل المكتب فى قضية معينة ولا يفصحون عن وجوده لوكلاء النيابة أو لمحامى الدفاع، أو يسمح المكتب بشهادة «خبير» غير دقيقة و/ أو غير كاملة خلال إجراءات المحاكمة، وتحريفها بطريقة تجرم المتهم. وإذا قام أحد عملاء المكتب الذين قد يفيض بهم الكيل، بفضح ما يجرى، فإن عقابهم يصل إلى درجة طردهم من الخدمة.

ويصل الإرهاب أو الإجرام الرسمى إلى أبشع درجاته، عندما تستخدم مئات من المدن فرقًا مدربة على أسلحة وتكتيكات خاصة، استنادًا إلى نماذج عمليات عسكرية خاصة، وتعلن أنها نوع من «الحرب» على الجريمة، وهذه الفرق المتأهبة لإرهاب العدو (أى المواطنين) بمدافع هجومية آلية ودبابات وأجهزة إطلاق القنابل، ويتم استدعاؤها حتى فى الأوضاع التى لا تمثل أزمة، وتختار ضاحية ما، وتنقض على نواصى الشوارع، وتجبر المشاة على الاستلقاء أرضًا وتفتشهم، وتلتقط صورًا. ثم تقوم بإدخال كل ذلك فى قاعدة بيانات الوكالة المستمدة من أجهزة الكومبيوتر فى كل سيارة دورية. وفى أثناء قيامهم بهذه الممارسات فإنهم لا يتعرضون لأصحاب الثروات المحظوظين، بل يقدمون لهم خدماتهم إذا حانت الفرصة، ولكن ليس لوجه الله تعالى.

أما الشباب الذين يلتحقون بما يسمى «بالخدمة الانتقائية أو التطوعية» فأنهم يعرضون أنفسهم للتجنيد فى حرب تدور فى أثناء خدمتهم، خاصة «بالأمن الوطنى»، وتحددها الحكومة وحدها ولا تقبل فى ذلك أى حجج معارضة. أما التقاعس عن الالتحاق فيعاقب عليه بغرامة كبيرة، بالسجن أو الحرمان الدائم من جميع المساعدات المالية الفيدرالية وغيرها من المعونات وفرص العمل. ويتعرض الملتحقون بالخدمة على أيدى المؤسسة لعمليات متابعة تهدف إلى القضاء على نفورهم العميق من قتل الناس الذين لا يعرفونهم ولا يكرهونهم، لجعلهم مستعدين لإبادة كل من يعترض طريقهم، والمخاطرة بحياتهم فى القتال فى إحدى حروب «الأمن الوطنى»، والتى قد لا يفهمون الغرض منها على الإطلاق، أو ربما يفهمون جيدًا لكنهم لا يفصحون

خوفًا من سوء العاقبة. وفى ظل التهديد بالمحاكمة العسكرية والتسريح والترحيل، يتم إجبارهم على اعتياد انتهاك حقوق الإنسان والمعايير القانونية الدولية، بل وأحيانا يجعلون منهم حيوانات تجارب، عندما يجبرون على تناول عقاقير وطعوم جديدة لتجربتها رغم أن أثارها على الصحة غير معروفة.

وطائفة الأغراب المصابين بالهوس الأمريكى والذين يجيئون إلى الولايات المتحدة هربًا من بلادهم التى يسودها القمع والقهر التماسًا للجوء السياسى،يواجهون كوابيس من النوع الذى يصعب الاستيقاظ منه، أى يلقى بهم فى السجون فى ظروف لا يمكن تحملها دون توجيه اتهامات جنائية لهم، ويموت بعضهم بسبب مشكلات صحية لا تلقى علاجًا، ويتم نسيانهم إلى أن تتولى منظمة العدل الدولية أو منظمة أخرى لحقوق الإنسان قضيتهم، ويستخدم مكتب التحقيقات الفيدرالى أو الأمن القومى أدلة سرية – ليس للمتهم أو للمحامى حق فحصها – لاحتجاز هؤلاء الأشخاص وترحيلهم فى النهاية، حتى لو كانوا متزوجين من مواطنين أمريكيين. إن الأغراب هم عادة الذين يشجبون انتهاك حقوق الإنسان فى بلدهم الأصلى، ويهربون من التعذيب وغيره من أنواع العقاب من قبل حكوماتهم، التى قد تمارس ضغطًا على واشنطن وتقدم أدلة مزيفة لإعادتهم إليها لمواصلة أساليب تعذيبهم والانتقام منهم.

وكثيرون من الأجانب الموجودين بصورة قانونية فى الولايات المتحدة ملقى بهم فى السجون متهمين بجريمة ما، دون اخطار قنصل بلدهم، ودون إخبار هؤلاء السجناء بأن لهم حق الاتصال بالقنصل: فى حين ينتظر بعضهم طابور الموت. وبموجب قانون «الضربات الثلاث»، يحكم على الأمريكيين بصفة عامة، وعلى الأجانب بصفة خاصة بمدد تصل إلى السجن مدى الحياة من أجل سرقة صغيرة، رغم أن قانون الضربات الثلاث صدر أصلا للجرائم العنيفة والخطيرة. كل هذا وغيره يدل على أن الولايات المتحدة هى الدولة البوليسية الأولى فى العالم، وإن كانت تتغنى بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ليل نهار. وسلوكها البوليسى يطارد مواطنيها أينما ذهبوا سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها؛ إذ تراقب السفارات الأمريكية فى الخارج مسافرين أمريكيين معينين،يتم تحديدهم بجهد مشترك من مكتب التحقيقات الفيدرالى ومكتب الجوازات فى وزارة الخارجية، وبذلك تسير سلطات البوليس الأمريكى على نهج قوات الجستابو الألمانية فى عهد هتلر.

والمواطن الأمريكى عبارة عن ريشة فى مهب رياح السلطات البوليسية، إذ يتم بوحشية سحق المظاهرات ضد مراكز الاحتجاز وغير ذلك من ممارسات إدارات الأمن التى قد تمثلها كتيبة من القوات المسلحة الفيدرالية والاتحادية، وبالطبع سرايا

مكافحة الشعب، والوحدات الراكبة، وعملاء إدارة المخدرات واتهاماتهم المعدة سلفا، ووحدات الكوماندوز التابعة لإدارة الأمن، ومدافع المياه، والغاز المسيل للدموع. ومن الطبيعى والمعتاد أن يصاب عدد كبير من المعترضين ويجرى اعتقالهم، كما يتم ترحيل بعض ممن لا يملكون وثائق سليمة مباشرة من قسم الشرطة. أما المتهمون الفقراء فيلقى بهم فى السجن شهورًا عديدة قبل أن تعين لهم المحكمة محاميًا، ثم يعانون من انتظار طويل آخر، قبل أن تتاح لهم فرص التحدث مع المحامى المنتدب.. وكل هذا بحجة ممارسة مفهوم أو توجه جديد هو«الحبس الوقائى» الذى جعل فكرة الكفالة تتآكل وتكاد تختفى، بعد أن كان القانون الأمريكى ينص على تقديم كفالة تناسب الجرائم الصغيرة، وانتهى الزمن، الذى لم يكن يسمح فيه باحتجاز الناس فى الحبس إلى أن تثبت إدانتهم.

ويسخر وليم بلام فى مرارة من المعايير المزدوجة التى تحكم كل الآراء والسلوكيات الأمريكية . فمثلاً يتم الحكم على المواطنين بمدد طويلة بصورة غير عادية، وأحيانًا مدى الحياة، لتقديم معلومات، وأحيانًا لمجرد محاولة ذلك، لبلد ليس اسمه الولايات المتحدة. إن الافصاح عن المعلومات المتوافرة علانية بالفعل فى بعض الحالات، أو التى نزعت عنها السرية قبل الاعتقال، لا يشكل عادة أى ضرر للولايات المتحدة، ولا لأى شخص آخر على سطح الأرض، فيما عدا أن نقلها لبلد غريب يثير حساسيات الذين يلعبون من الناحية المهنية لعبة الأسرار، لعبة الوطنيين ولعبة الأعداء. إن هؤلاء اللاعبين المحترمين المحترفين مغرمون بإعلان أن«الخيانة» قد سببت ضررًا لا يمكن إصلاحه أو «دمارًا لا يمكن حسابه» للأمن القومى الأمريكى. وفى بعض الحالات تكتمل المسرحية المزيفة بإرسال المعلومات إلى مكتب التحقيقات الفيدرالى؛ تمهيدًا لتوقيع العقاب المناسب على «المتهم».

وأحيانا تصل الحالة البوليسية إلى درجة الحمى والسعار لمجرد وصول وشاية عابرة إلى أسماع المسئولين لكنها تضرب على أوتار حساسة مشدودة داخلهم. عندئذ يتم استنفار مختلف فرق الأمن المتعددة وكل أنواع رعاة البقرالرسميين، الذين يرتدون أطقمًا سوداء وأقنعة مخيفة وغيرذلك من أزياء المهنة، ويشكلون جمهورًا حاشدًا مسلحًا وغوغائيًّا من العملاء الذين يتصايحون ويتوعدون، فى حين تحوم طائرات الهيلوكوبتر أعلاهم، يحطمون الأبواب، ويغيرون على الناس فى بيوتهم،ويحطمون الأثاث، ويضربون قاطنيها، ويكبلون أيديهم، ويعاملون النساء الحوامل بخشونة، ويرعبون الأطفال، ويفصلونهم عن آبائهم، ويطلقون النار فى كل اتجاه فيتساقط القتلى، وهم يبحثون عن المخدرات أوأشخاص غيرموجودين عادة. وكل هذا الجهاد المستميت

لمجرد وشاية حقيرة لم تحمل دليل صدقها. وهناك أيضًا وفرة من القناصين المسلحين الذين تدعمهم قوة القانون، والذين لا يحاسبهم أحد على خطف شخص ما، وأحيانا قتل شخص ما، حتى لو كان «الشخص الخطأ».

وفى إطار «الأمن الوطنى» تتم ممارسة أبشع أنواع التنصت والتجسس على المواطنين وكأن الولايات المتحدة فى حالة حرب أو طوارئ دائمة. فمثلاً تسجل الشركات الخاصة مكالمات الموظفين التليفونية وبريدهم الصوتى، وتقرأ ملفات الكومبيوتر والبريد الإلكترونى الخاصة بهم، وتحصل على وقائع وأحداث مواقع الكومبيوتر التى أطلعوا عليها، وتصورهم بالفيديو وهم يعملون، وتراقبهم فى الحمامات وحجرات الدواليب بمرايا يمكن الرؤية من ورائها أو الكاميرات المخفاة، وتتابع أماكن وجودهم بجعلهم يستخدمون مفاتيح إلكترونية للمرور، وتضع ميكروفونات للتنصت عليهم فى مكاتبهم، وتخضعهم لعمليات تفتيش إلكترونية بالأسلوب المتبع فى المطارات، وتجرى اختبارات على بولهم لاكتشاف تعاطيهم للمخدرات، وأيضًا عمليات فحص دقيق لخلفياتهم وماضيهم. كل هذا بغض النظر عما إذا كانوا قد تصرفوا فى وظائفهم بصورة سيئة أم لا، وعما إذا كان عملهم يتضمن خطرًا على أى شخص أم لا. وهكذا تفوقت الولايات المتحدة فى إجراءاتها البوليسية القمعية على ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتى فى أوج سطوتهما وجبروتهما.

وتجند الشرطة فى الولايات، العاملين فى الفنادق بل وترشوهم ليبلغوا عن النزلاء المشتبه فيهم من أمثال الذين يدفعون مقابل حجراتهم نقدًا (دون بطاقات الائتمان) أو الذين يتلقون مكالمات هاتفية مثيرة. ويسمح مديرو الفنادق لرجال الشرطة – دون إذن قضائى – بفحص وإيصالات بطاقات الائتمان واستمارات التسجيل الخاصة بالنزلاء الذين تتفق هيئتهم مع هيئة المشبوهين أو المشكوك فى أمرهم، وكأن لهم ملامح مميزة تمكن من التعرف عليهم. كذلك فإن إدارة الطوارئ الفيدرالية تحتفظ بقائمتها المستوفاة لآخر لحظة بالأجانب والراديكاليين وغيرهم من غير المرغوب فيهم، الذين ستتم مطاردتهم واعتقالهم عند وقوع «أزمة وطنية». والسؤال الذى يطرح نفسه بمنتهى القوة هو: «أين كانت كل هذه الاحتياطات الأمنية والمخابراتية والمباحثية التى لا يمكن لذبابة أن تخترق مجالها، عندما انفتحت كل السماوات والمجالات على مصراعيها ليقع ما وقع يوم واقعة الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١؟!

من هذه الاحتياطات، ما تستخدمه فرق العمل التابعة للوكالات الدولية، والفيدرالية، والعسكرية، والتابعة للولايات، والعاملة فى مجال تنفيذ القانون محليًا وفى مجال المخابرات، وكيانات خاصة أخرى، من أموال وفيرة، وقوانين جديدة،

وتكنولوجيات جديدة، وقواعد بيانات جديدة تشبه الأخطبوط للتجسس والتحرش بالنشطاء من مختلف التوجهات، وفى مقدمتهم المدافعون عن حقوق الإنسان،وعن الحريات المدنية، وعن المهاجرين، والمطالبون بإصلاح السجون، والمناصرون للأقليات والعمال والبيئة وحقوق الحيوان، والمعادون للتلوث النووى والإمبريالية، حتى لو لم يكن هناك أى دليل على قيامهم بأنشطة عنيفة أوغير قانونية. وفى الوقت نفسه يواصل مكتب التحقيقات الفيدرالى والشرطة تسجيل أرقام رخص سيارات الأشخاص الذين يشتركون فى الاجتماعات والمظاهرات،ويجرى تصويرهم دون أن يدروا، ودفع المكافآت والمرتبات للتسلل داخل الجماعات، واقتحام المكاتب لسرقة البريد وقوائم المساهمين والتنقيب فى الملفات وتنفيذ عمليات اعتقال للتخويف. ويتلقى أعضاء هذه الجماعات فرادى زيارات من مكتب التحقيقات الفيدرالى فى منازلهم وأماكن عملهم للإجابة عن أسئلة معينة، أو يرسل المكتب رسائل مجهولة المصدر لزملاء الشخص المستهدف، تلمح إلى أنه واش فى واقع الأمر. وكذلك إرسال خطابات مسمومة بالأكاذيب إلى رب العمل، أو مالك العقار، أو الفندق أو الزوجة بهدف تسميم حياته.

وليست الشركات سوى صورة مصغرة من الحكومة الأمريكية فى تعاملاتها الإرهابية مع العاملين والعمال فيها، وخاصة أن الشرطة تقف دائمًا إلى جانب أرباب الأعمال؛ فهى تعتدى على المضربين وتعتقلهم، وتجبر مواكب العمال المناوئين على العودة صاغرين إلى المصانع، مثلما فعلت دون انقطاع طوال ١٥٠ عامًا من المنازعات الصناعية والعمالية فى الولايات المتحدة. وتستخدم الشركات الكثير مما يزيد على ١٠ آلاف شركة أمن خاصة، توظف حوالى ١,٥ مليون حارس، لقمع أعمال الإضراب وترويع المنظمين النقابيين. وهذه الشركات على استعداد كامل لتزويد مختلف السلطات المحلية والخاصة بالولايات وأيضًا السلطات الفيدرالية بكل المعلومات عن عملائها بموجب السلطات القانونية الآخذة فى التوسع باستمرار، والتى تمنح لهيئات تنفيذ القانون. وهذه الصلاحيات تنطبق على المصارف وشركات الهاتف وشركات المرافق وشركات بطاقات الائتمان وشركات الطيران والحافلات ومنافذ استئجار السيارات ومرافق التخزين والفنادق والنزل وجميع أنواع المؤسسات الخاصة الأخرى. وهذا يعنى أن حياة المواطن الأمريكى مخترقة تمامًا ولا تملك أية خصوصية، بل هى عارية بلا أية أسرار فى مواجهة أى جهاز من أجهزة الدولة الأخطبوطية، لدرجة أنه أصبح من حق الولايات أن تبيع ما لديها من المعلومات السرية الخاصة بتفاصيل حياة المقيمين فيها إلى شركات المعلومات الخاصة وغيرها من المشروعات.

وبحكم أن الولايات المتحدة هى التى ابتكرت «علم العلاقات العامة» الذى أصبح يدرس الآن فى جميع كليات الإعلام فى شتى أرجاء العالم، فمن الطبيعى أن تقام على أرضها شبكة أخطبوطية من شركات العلاقات العامة فى كل ولاياتها ومدنها. وهذه الشركات تستأجرها المؤسسات الكبيرة واتحادات مشروعات الأعمال، وتوظف أمهر المحامين والمخبرين والجواسيس، الذين تدفع لهم أجورًا باهظة لخبراتهم فى تنظيم حملات جماهيرية صاخبة للتأثير على وسائل الإعلام والرأى العام ضد النشطاء فى مجال قضايا الغذاء والبيئة وغيرهم، وكذلك المؤلفين الذين يمثلون تهديدًا لعملائها من أصحاب المصالح الخاصة العملاقة. فبدلاً من البريق الذى قد يحيط بمثل هؤلاء النشطاء، فإنهم يبدون سفهاء وتافهين بحيث يفتقدون القدرة على التأثير فى عقول الآخرين؛ إذ إنها حرب نفسية وإعلامية ودعائية لا تهدأ أوارها أبدًا بل إنها تشتد في أحيان كثيرة بحيث يبدو هؤلاء النشطاء كما لو كانوا مجرمين أو منحرفين أو مهووسين دون مبرر، فى حين أنهم يحاولون مخلصين وجادين ممارسة حقوقهم السياسية ووضعها فى خدمة أبناء وطنهم من خلال تنوير عقولهم وكشف الحقائق أمام أعينهم.

والفكر الذى يعتبر محور الحضارة البشرية فى عصورها المتتابعة، هو مجرد كيان هش وهزيل ومتهافت فى مواجهته لبطش رأس المال وجبروته فى الولايات المتحدة، فمثلاً ألغت محطة إن بى سى حديثًا لأحد النشطاء المعارضين للأسلحة النووية لأنه انتقد شركة جنرال إلكتريك التى تملك الشبكة برمتها. كما لم ترحب شبكة سى بى إس بأحد النشطاء فى مجال الأسلحة النووية أيضًا، وبمؤلف، أو معارض للنفقات العسكرية، لأنها مملوكة لشركة وستنجهاوس لأنه هاجمها، فى حين يجد آخرون أبواب محطة إيه بى سى مغلقة أمامهم؛ لأنهم عاملوا مجمع ديزنى بغير الاحترام اللائق به، وهو الموقف نفسه الذى اتخذته شبكة سى إن إن لتأديب المارقين، وهى الشبكة المملوكة لأخطبوط شركات «أول – تايم – وارنر». ونظرًا لأن الولايات المتحدة بلد مثالى للتجار الناجحين، فإن «الزبون دائمًا على حق»، وبالتالى يزيد المعلنون من تأثيرهم على مضمون القصص الإخبارية التى لا تمثل مصدرًا للربح، بل هى مجرد خدمة إعلامية مساندة لمنظومة الرواج التجارى. ولذلك يقول المفكر الإعلامى أ. ج. ليبلنج: «إذا أردت حرية الصحافة فعليك أن تمتلكها». ويختم وليم بلام كتابه بقوله إن غياب الوعى هو المنبع الذى لا ينضب لكل الكوارث والنكبات، التى تلم بالشعب الأمريكى تباعًا، وهو السد المنيع الذى يصد عنه الإحساس بالصدمة أو المأساة، وبالتالى سيظل رهن روح القطيع التى بثتها فيه أجهزة الإعلام والدعاية والعلاقات العامة الجبارة. يقول وليم بلام فى ختام كتابه:

«إن الذى يحول دون صدمة الأمريكيين من جراء تمزيق قانون الحقوق وبالتالى انتهاك حقوق الإنسان هو أنهم لا يزال يتعين عليهم أن يعوا النتائج المترتبة على ذلك سواء بصورة شخصية، أو من خلال شخص ما قريب منهم، لكن يبدو أنه ليس عليهم سوى الانتظار. وفى الوقت نفسه، يظل الأجانب المهووسون بأمريكا سعداء فى جهلهم بالحقائق المريرة الراسخة، وفى أشد الحاجة إلى زرع هذه الحقائق فى وعيهم؛ لعلهم يتوقفون فى مسيرتهم النائمة قبل بلوغ الهاوية».